تقييم الأداء الاقتصادي في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020) باستخدام منهجية مربع كالدور

أ. منال على متولي[*] د.هيام الببلاوي[**]

- **مُلخص:**

تناول هذا البحث دراسة الاقتصاد الكيني على مدار 21 عاما خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2020، واعتمد البحث في تقييم الأداء الاقتصادي على منهجية كالدور (Nichols Kaldor) التي تفترض في الحالة المُثلى أن يحقق الاقتصاد (معدل نمو اقتصادي مرتفع، ومعدل تضخم منخفض أو معدوم، وفائض بميزان المدفوعات، ومعدل بطالة منخفض أو معدوم) لكن الاقتصاد الكيني أخفق في تحقيق أهداف مربع كالدور طوال فترة الدراسة ولم يستطع إلا تحقيق هدف واحد أو أثنين من أهداف كالدور مجتمعين في بعض السنوات. اعتمد البحث في التحليل على الأساليب الإحصائية لتتبع اتجاهات متغيرات الاقتصاد الكلي التي شملها البحث وتقييم أدائها. وخلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي أعاقت الاقتصاد الكيني في تحقيق أهدافه هي: التقلبات المناخية خصوصا موجات الجفاف المتكررة والإضطرابات الناتجة عن عنف ما بعد الانتخابات والتي عادة ما تتسبب في ضعف الإنتاجية وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة، فضلا عن تقلبات أسعار النفط والغذاء في السوق العالمية والتي ينتج عنها زيادة فاتورة الواردات وبالتالي ارتفاع العجز بميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: الأداء الاقتصادي، مربع كالدور، كينيا، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Evaluation of Economic Performance in Kenya from 2000 to 2020: An Assessment Based on Kaldor's Square Methodology

Manal Ali Metwalli **Dr. Hayam Al-Beblawy**

- **Abstract**

This study examines the Kenyan economy over 21 years from 2000 to 2020, using Kaldor's Square (Nichols Kaldor) methodology to evaluate its performance. The methodology assumes that in the optimal case the economy should achieve high growth rate, low or zero inflation, balance of payments surplus, and low or zero rate of unemployment. However, the Kenyan economy failed to achieve Kaldor's objectives throughout the period and was only able to achieve one or two of Kaldor's objectives together in some years. The research relies on statistical methods to track the trends of the macroeconomic variables and to evaluate their performance. It concludes that the most important factors that hindered the Kenyan economy from achieving its objectives are: climate disruptions – especially recurring droughts – and post-election unrests, which usually result in lower productivity and therefore lower GDP growth and higher unemployment rates. The adverse factors also include fluctuations in global oil and food prices, which result in an increase in the cost of imports, gaping balance of payments' deficit and higher inflation rates.

Keywords: Economic Performance, Kaldor Square, Kenya, Economic Growth, Inflation, Unemployment

- **مقدمة:**

احتلت مسألة تقييم الأداء الاقتصادي مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي، إذ تعكس الحالة الاقتصادية مستوى الرفاهية التي يتمتع بها المجتمع من ناحية كما تعكس كفاءة الحكومات في إدارة موارد الدولة وتخطيط اقتصادها وإداراته من ناحية أخرى. ورغم تعدد أساليب تقييم الأداء الاقتصادي فإن منهجية مربع كالدور التي تعتمد في التحليل على أربعة مؤشرات رئيسية في الاقتصاد (معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ورصيد ميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تبرز كأحد أهم أدوات تقييم الاقتصادات المختلفة إذ تمثل أهداف كالدور غايات غالبية الدول في عالمنا المعاصر وخصوصا في الدول الأفريقية التي مازال أغلبها ومنها دولة كينيا يعانون من ضعف في معدلات النمو الاقتصادي وعجز بموازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، ومن ثم يحاول هذا البحث أن يقدم تحليلا للأداء الاقتصادي في كينيا وتقييمه وفقا لمنهجية كالدور كأحد الخطوات التي تسهم في فهم الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الكيني والخطى نحو تطوير الأداء الاقتصادي بما ينهض بمستوى معيشة الكينيين.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في كينيا (معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ورصيد ميزان المدفوعات) وتحليلها للوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الرفاهية الاقتصادية للكينيين، مما يسهل على صانعي القرار في كينيا عملية وضع الخطط الاقتصادية الملائمة للقضاء على تلك المعوقات والارتقاء بالمستوى الاقتصادي.

هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقييم الأداء الاقتصادي في كينيا خلال الفترة (2000 –2020) وفقا لمنهجية مربع كالدور، التي تفترض في الحالة المثلى للاقتصاد أن يتحقق التوازن الاقتصاد داخليا وخارجيا عن طريق تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وفائض في ميزان المدفوعات مقابل تحقيق معدل تضخم منخفض او معدوم ومعدل بطالة منخفض

أو معدوم. كما تهدف الدراسة إلى تحليل اتجاهات متغيرات الاقتصاد الكلي الأربعة الرئيسية التي حددها كالدور بالتطبيق على الاقتصاد الكيني.

إشكالية الدراسة:

يمثل الاقتصاد الكيني أكبر اقتصادات منطقة شرق أفريقيا والرابع على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء، ورغم ذلك فإنه يواجه العديد من التحديات مما يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق أهداف الرفاهية المرجوة من قبل الكينيين، ومن ثم أصبح من الضرورة تحليل أداء متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وتقييم الأداء الاقتصاد للوقوف على أهم المعوقات وتحديد كيفية النهوض بالأداء الاقتصادي في كينيا.

تسأولات الدراسة:

تمت صياغة تساؤلات البحث على النحو التالي:

1- ما مفهوم الأداء الاقتصادي وأساليب تقييمه؟

2- ماذا تعنى منهجية مربع نيكولاس كالدور؟

3- كيف كان الأداء الاقتصادي في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020)؟

4- كيف تطورت اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الكلية في كينيا خلال الفترة (2000 -2020)؟

5- هل حقق الاقتصاد الكيني فرضية منهجية كالدور في الحالة المثلى خلال الفترة (2000 -2020)؟

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن الاقتصاد الكيني حقق فرضية منهجية مربع كالدور في الحالة المثلى للاقتصاد خلال الفترة (2000 -2020).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في التحليل على منهجية مربع كالدور بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية لتتبع متغيرات الاقتصاد الكلي التي شملها البحث وتقييم أدائها خلال فترة الدراسة.

الإطار المكاني والزماني:

يتحدد الإطار المكاني لهذا البحث بدراسة الأداء الاقتصادي في دولة كينيا، إذ يتميز الاقتصاد الكيني بأنه أكبر اقتصاد في منطقة شرق أفريقيا. كما يتحدد الإطار الزماني بالفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2020 حيث شهدت هذه الفترة العديد من الصدمات التي أثرت على الأداء الاقتصادي في كينيا مثل التقلبات المناخية واضطربات عنف ما بعد الانتخابات داخليا وصدمات تقلب أسعار النفط والغذاء عالميا خاصة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة أقسام كالآتي:

أولاً: عرض الأدبيات الاقتصادية

ثانياً: الإطار المفاهيمي للبحث

ثالثاً: تطور متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد الكيني خلال الفترة 2000 – 2020

رابعاً: تقييم أداء الاقتصاد الكيني وفقًا لمنهجية مربع كالدور للفترة (2000 – 2020)

– خاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: عرض الأدبيات الاقتصادية

1 – دراسة:

- **Vinicius de Azevedo Couto Firme and Joanilio Rodolpho Teixeira, (2014) [1]**

تهدف هذه الدراسة إلي تقييم أداء الاقتصاد الكلي لعدد من البلدان المختارة مثل: الصين وروسيا والولايات المتحدة وهونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايون، مع التركيز على حالة الاقتصاد البرازيلي وذلك خلال الفترة (2012/1997) باستخدام المتغيرات الأربعة التي تشكل "المربع السحري" لكالدور. وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاد الصين والدول الأسيوية سجل أداءً جيداً، فقد حققت الصين أفضل أداء في ثلاثة متغيرات من الأربعة خلال الفترة (2002/1997)، حيث أظهرت أفضل معدل نمو وأقل معدل للتضخم والبطالة، بينما تأثرت روسيا سلباً بأزمتي 1998 و 2008 مما نتج عنه تخفيض قيمة العملة الروسية، ولكن سرعان ما استعاد الاقتصاد الروسي عافيته بعد هذه الأزمات وحقق مؤشرات مرتفعة. وكشفت النتائج أن أداء الاقتصاد البرازيلي كان الأسوأ بين الاقتصادات التي شملتها الدراسة، حيث حقق معدل نمو منخفض وعجزا عام في الحساب الجاري، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذه النتائج معتادة في الدول النامية. وأكدت الدراسة أن الجانب الإيجابي في الاقتصاد البرازيلي يتمثل في قدرته على تجنب الآثار الناتجة عن الأزمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وبالرغم من ذلك كانت البرازيل الدولة التي استطاعت أن تحسن من مؤشراتها الاقتصادية خلال الفترة (2012/2008).

2– دراسة : Oliver Picek, (2017)[2].

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء الاقتصاد الكلي لإحدى عشر دولة في منطقة اليورو، هي: النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، هولندا،

---

[1] Vinicius de Azevedo Couto Firme and Joanilio Rodolpho Teixeira: "Index of Macroeconomic Performance for a Subset of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012", **Panoeconomicus Journal**, (Serbia: Panoeconomicus, 2014).

[2] Oliver Picek: **The "Magic Square" of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index,** Working Paper, No. 2 (New York: The New School for Social Research, January 2017).

البرتغال، واسبانيا خلال الفترة (1961 – 2015). اعتمدت الدراسة في التحليل على منهجية كالدور والتي تشمل تقييم أربعة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، الحفاظ على مستوى منخفض لمعدل التضخم، وتحقيق هدف التشغيل الكامل أي الحفاظ على معدل منخفض للبطالة، وتحقيق توزان في ميزان المدفوعات أو الحساب الجاري. خلصت الدراسة إلى أن الدول الإحدى عشر التي شملها التحليل شهدت تدهورا بشكل عام في أداء الاقتصاد الكلي على مدار 55 عاما منذ عام 1961 حتى 2015، فقد عانت هذه الدول من ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم واختلال الحساب الجاري خاصة في عقد الثمانينيات. كما فشلت الدول الإحدى عشر في احتواء الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأظهرت أسوأ أداء اقتصادي لها خلال السنوات الماضية منذ عام 1961، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة خاصة في المانيا وهولندا واسبانيا. وعلي سبيل المثال، تشيير النتائج إلى أن سياسات التقشف التي اتخذتها أسبانيا أدت إلى حدوث عجز كبير في الحساب الجاري في عام (2008/2007) وكما شهدت في الوقت نفسه ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة.

3- **دراسة محمد على موسى المعموري (2015)**[1]

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم أداء الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2012/2003)، واستخدمت الدراسة في التحليل منهجية KALDOR حيث يمكن قياس أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات هي: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، وميزان المدفوعات، عن طريق تكوين شكلا هندسيا بأربعة أضلاع يمكنه التعبير عن الحالة الاقتصادية للبلاد. واستخدمت الدراسة المعادلة التالية لحساب مساحة مربع كالدور:

$$A = 1/2(\gamma\hat{}\tau\hat{} + \tau\hat{}\varphi\hat{} + \varphi\hat{}\delta\hat{} + \delta\hat{}\gamma\hat{}) \qquad where\ 0 \le A \le 1$$

[1] محمد على موسى المعموري: "تقييم أداء الاقتصاد العراقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 20012/2003" **مجلة الإدارة والاقتصاد**، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 102، 2015).

حيث أن: (Y) تعب عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و(T) تعبر عن معدل التغير في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و(φ) تعبر عن معدل التضخم، و(δ) تعبر عن معدل البطالة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي حقق معدلات نمو عالية خلال الفترة (2003 – 2012) بلغت 8.2% وذلك بسبب تحسن أداء القطاع النفطي في العراق، والذي يساهم بنسبة 52.4% في الناتج المحلي الإجمالي. بينما كان أداء ميزان المدفوعات متذبذبا خلال فترة الدراسة، كما عاني الاقتصاد العراقي من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وأوضحت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في التضخم هي فجوة الطلب والعرض الداخلية، وأسعار الاستيراد والتوقعات. وأن الاقتصاد العراقي يعاني من عدم وجود خطط واضحة للتنمية.

وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ خطوات سريعة لتغيير هيكل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع الموارد، من خلال تشجيع وتنويع البنية الإنتاجية للجانب الحقيقي من الاقتصاد. بالإضافة إلى وضع سياسات إصلاحية خصوصا السياسات النقدية والمالية والأسعار والدخول بغرض معالجة مشكلة الاختناقات وعدم التوازن بين العرض والطلب بهدف تخفيف الضغوط التضخمية.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للبحث

1 – ماهية الأداء الاقتصادي وتقييمه

أ – ماهية الأداء الاقتصادي

تعنى لفظة أداء في اللغة أسلوب وطريقة إنجاز العمل المرغوب فيه. فيُقال: كان أداؤه للنص سليماً، أي أسلوب تعبيره وطريقته، ويقصد بالأداء أيضا قضاء العمل المكلف به في الوقت المحدد لذلك[1]. لكن الأدبيات الاقتصادية لم ترد تعريفا واضحا ومحددا لمصطلح الأداء الاقتصادي، على الرغم من أنها عددت أمور كثيرة وثيقة الصلة بالأداء الاقتصادي مثل أهداف الأداء الاقتصادي وطرق تقييمه، تطورت هذه

[1] معجم المعاني الجامع من علي:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1/

الأمور مع تطور الفكر الاقتصادي عبر الزمن. وبناء عليه يمكن الإستدلال على ماهية الأداء الاقتصادي في كل حقبة زمنية عن طريق تتبع الفكر الاقتصادي على النحو التالي:

- **مدرسة التجاريين**، وفقا لفكر التجاريون فإن ثروة الدولة وقوتها تتحدد بمقدار أرصدتها من المعادن الثمينة حيث أعتقد التجاريين أن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع بما يعنى زيادة الإنتاج والتوظف. ومن ثم كانت السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات (أي زيادة كمية الصادرات على الورادات) بغرض الحصول على أكبر قدر من الذهب والفضة، وذلك بإعطاء إعانات للصادرات، وفرض رسوم على الواردات، وتوسيع المستعمرات لفتح أسواق تصديرية جديدة، فضلا عن تشجيع الصناعات المحلية وخفض استهلاك السلع المستوردة[1]. وهذا يعنى أنه في عصر التجاريين كلما زاد مقدار المعدن النفيس لدى الدولة واستطاعت تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها دل ذلك على حُسن الأداء الاقتصادي وقوته، والعكس صحيح فكلما قل مقدار المعدن النفيس لدى الدولة وكانت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها كان ذلك دليلا على ضعف الأداء الاقتصادي. وبالتالي فإن مفهوم الأداء الاقتصادي لدى التجاريين يشير إلى كيفية تطبيق حزمة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق فائض بميزان المدفوعات والحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة.
- **المدرسة الكلاسيكية**، على عكس فكر التجاريين، آمن الكلاسيك بأهمية العوامل الحقيقية في تحديد ثروة الأمم مثل مستوى الناتج والتوظف، وضرورة ضمان الحرية الكاملة للأسواق، والتأكيد على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ ذلك لأن الاقتصاد قادر على استعادة توازنه بصورة تلقائية ومن ثم فلا داعي للسياسات التي تدعم توفير الطلب الكلي، وحصروا دور النقود في كونها وسيلة للتبادل فقط.

[1] د. أحمد محمد مندور ود. إيمان محب زكي و د. إيمان عطية ناصف: **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004)، ص 49 و50

إضافة إلى ذلك، يري الكلاسيك أن التغيرات التي تحدث في الإنتاج خلال الأجل القصير تحدث فقط نتيجة التغير في عنصر العمل، وبالتالي فإن عرض العمل محدد ضروري لمعرفة مستوى التوظف في سوق العمل ومن ثم حجم الناتج[1]. وبناء عليه يمكن القول أن الأداء الاقتصادي أو أسلوب تسيير الأمور الاقتصادية في هذه الحقبة اتجه نحو تطبيق إجراءات وسياسات اقتصادية تستهدف رفع يد الدولة عن الاقتصاد وإطلاق الحرية للأسواق بما يعظم مقدار الناتج الحقيقي، ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد خصوصا عنصر العمل. ما يعنى أن شكل الأداء الاقتصادي (كيفية تسيير الاقتصاد) اتخذ شكلا مختلفا تماما في عصر الكلاسيك سواء من ناحية الأهداف الاقتصادية أو الأدوات المُستخدمة لتحقيق هذه الأهداف مقارنة بما كان عليه في عصر التجاريين.

- **الفكر الكينزي**، أحدثت أزمة الكساد الكبير في عام 1929 ارتباكا ملحوظا بين الاقتصاديين؛ إذ ارتفعت مستويات البطالة في أوروبا والولايات المتحدة بصورة كبيرة وصلت إلى نسبة 10% في بريطانيا عام 1923، وإلى نسبة 25% في أمريكا في عام 1933، فضلا عن انخفاض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى نسبة 30% خلال الفترة من (1923 – 1933)، وهو ما دعا جون مينارد كينز John Maynard Keynes إلى مناقشة هذه المسألة في كتابه "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" عام 1936. أرجع كينز سبب ارتفاع مستويات البطالة في الدول الصناعية خلال فترة الكساد إلى قصور الطلب الكلي نتيجة انخفاض الطلب على الاستثمار. ووفقا له فإن مواجهة البطالة يتطلب تحفيز الطلب الكلي الفعال عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية مثل الانفاق الحكومي على برامج الأشغال العامة، إذ يؤدي التوسع في الإنفاق على هذه المشروعات إلى زيادة الإنتاج والتوظف نتيجة زيادة الدخول والإنفاق لأولئك الذي تم توظيفهم في

[1] د. أحمد محمد مندور ود. إيمان محب زكي و د. إيمان عطية ناصف: **مرجع سابق ذكره**، ص ص 50 : 57

المشروعات العامة وتوليد فرص عمل ثانوية[1]. إن فترة الكساد الكبير كشفت عن قصور الأداء الاقتصادي الكلاسيكي، ومن ثم ركز الفكر الكينزي على كيفية تخطى مشكلات ضعف التوظف وانخفاض الناتج، عن طريق تطبيق سياسات مالية توسعية بهدف تحفيز الطلب الكلي الفعال، بالتالي يمكن القول بأن شكل الأداء الاقتصادي في الفكر الكينزي يشير إلى كيفية تعظيم الناتج والقضاء على البطالة عن طريق عودة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات مالية توسعية.

وبناء علي ما سبق يمكن القول بأن مصطلح الأداء الاقتصادي يشير إلى "**أسلوب أو طريقة تخطيط الاقتصاد وإدارته والسعي نحو تحقيق أهداف معينة خلال فترات زمنية محددة باستخدام بعض السياسات والأدوات الاقتصادية**". ويلاحظ أن أساليب وطرق وضع الخطط الاقتصادية والسياسات والآليات المتبعة لتنفيذ الخطط وكذلك الأهداف المرجوة قد تطورت عبر الزمن مع تطور الفكر الاقتصادي، كما أنها تختلف من دولة لأخرى حسب النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدولة (نظام رأسمالي أم اشتراكي .. إلخ)، ومن فترة لأخرى في ذات الدولة حسب تطور اقتصادها القومي (اقتصاد نامي أم متقدم .. إلخ).

ب – تقييم الأداء الاقتصادي

أما فيما يتعلق بمسألة تقييم هذا الأداء لمعرفة ما إذا كان مقبولا أم جيدا أم سيئا .. الخ، فقد تعددت طرق تقييم الأداء الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية. فهناك طريقة الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج الأربعة وهي: (الريع والأجور والفوائد والأرباح) مقابل إسهام كل منهم في العملية الإنتاجية، أما الطريقة الثانية فهي قياس صافي الناتج القومي من جميع السلع والخدمات النهائية، أي السلع الإستهلاكية النهائية، والخدمات النهائية الموجهة لأغراض الإستهلاك، وصافي الاستثمار (الزيادة

[1] د. أحمد محمد مندور ود. إيمان محب زكي و د. إيمان عطية ناصف: **مرجع سابق ذكره**، ص ص 103 : 106

الصافية في السلع الاستثمارية الموجهة للأغراض الإنتاج). أما الطريقة الثالثة فهي قياس الإنفاق على مكونات الناتج القومي من جانب القطاعات الأربعة المشار إليها عند شراء الناتج الذي تكون قد قامت به الوحدات الإنتاجية المختلفة. وينقسم الإنفاق إلى: الإنفاق الاستهلاكي، والانفاق الاستثماري بشقيه: الاستثمار بالداخل والاستثمار في العالم الخارجي، والإنفاق الحكومي بنوعيه: إنفاق استهلاكي عام وإنفاق استثماري عام[1].

ويعاب على الطرق الثلاثة السابقة الذكر أنها لم تأخذ في الاعتبار العديد من العوامل المهمة لتحقيق رفاهية المجتمع عند قياسها للأداء الاقتصادي. أما طريقة المربع السحري لنيكولاس كالدور في تقييم الأداء الاقتصادي فقد ركزت على أربعة من أهم المحاور الاقتصادية هي: (الناتج المحلي الإجمالي تعبيرا عن معدل النمو الاقتصادي، والبطالة تعبيرا عن مستوى التشغيل، والتضخم تعبيرا عن الاستقرار السعري، وميزان المدفوعات تعبيرا عن التوازن الخارجي)، وهذه المحاور الأربعة تشغل أهمية كبيرة في السياسات الاقتصادية لغالبية الدول في عالمنا المعاصر وتمثل أهم المشكلات التي تعاني منها الدول الأفريقية على وجه الخصوص ومنها دولة كينيا.

2 – منهجية المربع السحري لكالدور

أ – مفهوم منهجية كالدور

المربع السحري لنيكولاس كالدور (Nichols Kaldor) هو رسم تخطيطي رباعي الأضلاع يتم تصميمه بناءً على قيم أربعة متغيرات هي: معدل النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، يمكن عن طريقه تقييم مستوى الأداء الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة [2].

[1] د. حسين عمر: **مبادئ علم الاقتصاد** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1946)، ص 580

[2] زكريا مسعودي: "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001–2016" **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 6 (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2017)، ص 217

تم تصميم المربع السحري لكالدور بحيث تكون اتجاهاته (شمال، جنوب، شرق، غرب) لتكون متوافقة مع متغيراته الأربعة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، ثم ربط جميع المتغيرات بخطوط مستقيمة للحصول على الشكل الذي يعبر عن مدى تطور الوضع الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية محددة حيث أن حالة الاقتصاد مرتبطة بحجم الشكل الناتج[1]. وفي عام 2013 طور (Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira) النسب المثلى لمتغيرات مربع كالدور الأربعة وتم نشر هذه النسب في دراسة تحت عنوان:

- Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira: "A Kaldorian Macroeconomic Index of Economic Welfare" **Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada**, (Brazil, Juiz de Fora: Revista Heera, Vol. 8 No. 14, Jan 2013)

ووفقا لدراسة (Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira) تتحدد النسب المثلى لقيم متغيرات مربع كالدور كما يلي[2]:

$$0 \le \gamma \le 10 \qquad -2 \le \tau \le 4 \qquad 10 \ge \varphi \ge 0 \qquad 12 \ge \zeta \ge 0$$

ويمكن حساب مساحة الشكل الناتج عن قيم المتغيرات الأربعة من خلال الصيغة التالية[3]:

$$A' = \frac{1}{2}(\tau'\gamma' + \tau'\varphi' + \zeta'\varphi' + \zeta'\gamma') \qquad \text{Where } 0 \le A' \le 1$$

حيث تعبر A` عن مؤشر الرفاهية الاقتصادية (أو الأداء الاقتصادي الذي تمثله مساحة الشكل الرباعي الناتج عن قيم المتغيرات الاقتصادية الفعلية)، وتعبر y` عن معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر t` عن رصيد ميزان المدفوعات كنسبة إلى

[1] Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira: "A Kaldorian Macroeconomic Index of Economic Welfare" **Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada**, (Brazil, Juiz de Fora: Revista Heera, Vol. 8 No. 14, Jan 2013), P. 3

[2] Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira: **Op.Cit**, P: 3

[3] Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira: **Op.Cit**, P: 6

الناتج المحلي الإجمالي، و تعبر `φ عن معدل التضخم وتعبر ` ς عن معدل البطالة. إن تحديد قيم المتغيرات على المحورين الرأسي والأفقي وربطها ببعضها بخطوط مستقيمة يُشكل رسما تخطيطيا يتم من خلال حساب مساحته تقييم أداء الأقتصاد الكلي للبلد محل الدراسة خلال فترة زمنية معينة. وكلما كانت مساحة الشكل الناتج عن قيم المتغيرات الاقتصادية الفعلية كبيرة وتقع في الجزء الشرقي الشمالي من المربع الإفتراضي، دل ذلك على حسن الأداء الاقتصادي، إذ يعنى هذا الوضع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة فائض ميزان المدفوعات مقابل انخفاض معدلي البطالة والتضخم، وبالتالي يعكس مستوى رفاهية اقتصادية عالي[1].

وتفترض منهجية كالدور حالتين متناقضتين لوضع الأداء الاقتصادي هما[2]:

- الحالة المثالية وتتحقق عندما تكون قيمة متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (y) تساوي 10 وقيمة متغير رصيد ميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (t) تساوي 4 وقيمة معدل التضخم (φ) تساوي صفر وتكون قيمة (ς) معدل البطالة تساوي صفر، وحينها تكون المساحة الكاملة لقيمة `A عند القيمة واحد.
- الحالة المأساوية وتتحقق للاقتصاد عندما تكون قيمة متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (y) تساوي صفر وقيمة متغير رصيد ميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (t) تساوي – 2 وقيمة معدل التضخم (φ) تساوي 10 وتكون قيمة (ς) معدل البطالة تساوي 12، وحينها تكون قيمة مساحة الشكل أي قيمة `A تساوى صفر.

ويلاحظ أنه من الناحية الواقعية لا يوجد اقتصاد يحقق الفرضية المثالية ولا الفرضية المأساوية وفقا لمنهجية كالدور، ولكن غالبا ما تكون الاقتصادات في وضعية تتراوح بين الوضع المثالي والمأساوي.

---

[1] Mehmet Hilmi Özkaya & Maeen Alhuwesh: " Assessment of Yemen's macroeconomy performance during 2001-2015 using Kaldor's magic square" **International Journal of Advanced and Applied Sciences**, Vol 8, No 6 (Taiwan: Institute of Advanced Science Extension, 2021), P. 4

[2] Rene A. Medrano and Joanilio Rodolpho Teixeira: **Op.Cit**, P. 6

ب – الإطار المفاهيمي لمتغيرات كالدور الأربعة

* **الناتج المحلي الإجمالي:** يُقصد بالناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في إحدى البلدان خلال فترة زمنية معينة ـ عادة تكون سنة ـ ويعتبر من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي الحقيقي Real Economic Activity[1]. ويستخدم الاقتصاديون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصاديEconomic Growth [2]، ويُعرف النمو الاقتصادي بأنه التغير المئوي السنوى للناتج المحلي الحقيقي أو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي[3]. وتقاس كفاءة الأداء الاقتصادي بمدى نجاح الدولة في تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدل نمو السكان، إذ يدل ذلك على تمتع المجتمع بمستوى معيشي مرتفع، لأن نصيب الفرد من الدخل الكلي يزيد عبر الزمن[4].
* **التضخم:** تتعدد التعريفات الخاصة بمصطلح "التضخم" في الأدبيات الاقتصادية، فمن وجهة نظر فريدمان (Friedman) يمثل التضخم معدل الضريبة على النقود، حيث يصف فريدمان التضخم بأنه "ظاهرة نقدية" تحدث نتيجة النمو المرتفع لعرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الحقيقية، وارتفاع تكلفة الاحتفاظ بها؛ فارتفاع الأسعار سنويا بنسبة 5% مثلا يعنى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية بنفس النسبة[5]. فيما عرف كينز التضخم بأنه الزيادة في الطلب الفعلي على العرض

---

[1] د. محمد عبده محمد مصطفى: "تقييم العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وأداء سوق الأسهم المصرية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 2 (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007)، ص 434

[2] وفاء سعد إبراهيم: "الاقتصاد المعرفي والناتج المحلي الإجمالي في مصر" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 50، العدد 2 (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2020)، ص 27

[3] أمين حواس: **نماذج النمو الاقتصادي** (ردمك، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2021)، ص 4

[4] د. محمد أحمد الأفندي: **النظرية الاقتصادية الكلية** (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، 2012)، ص 45

[5] وائل سالم جميل وهزاع داؤد سلمان: "تفعيل سياسة نقدية لمكافحة التضخم" **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، المجلد 5، العدد 14 (المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية، 2011)، ص 223

المتاح من السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1]. أما ساموبلسون فعرف التضخم بأنه "ارتفاع في المستوى العام للأسعار" [2].

ويُعرف التضخم في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بأنه ارتفاع مستمر في الأسعار، يحدث نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات في حالة ثبات العرض منها بسبب استنفاذ الطاقة الإنتاجية للمشروعات والقوة العاملة الجاهزة لتلبية هذا الطلب[3].

* **البطالة:** يشمل مفهوم "البطالة" كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، وهو نفسه تعريف العاطل عن العمل وفقا لمنظمة العمل الدولية[4]. أو هي الحالة التي يعجز فيها المجتمع عن استخدام قوة العمل فيه بالشكل الأمثل، مما يعنى انخفاض الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل، الأمر الذي يؤثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين في هذا المجتمع[5].

* **ميزان المدفوعات:** هو سجل يدون فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة بين المقيمن في بلد ما سواء أشخاص طبيعية أو

---

[1] خالد حامد محمد حسن: أثر السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم في السودان في الفترة من 2005– 2017، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019)، ص 42

[2] بول آ. ساموبلسون ووليام د. نوردهاوس، ترجمة، هشام عبد الله: **الاقتصاد** (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 607

[3] جون كينيث جالبريث، ترجمة، خليل حسن خليل: **أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي** (القاهرة: دار المعرفة، 1962)، ص 3

[4] د. مها محمد الشال: "تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 51، العدد 1 (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2021)، ص 523 و524

[5] مريم راشد العمر: أثر أدوات السياس النقدية على البطالة في الأردن: دراسة قياسية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (اربد، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2020)، ص 13

معنوية وغير المقيمن به في جميع أنحاء العالم[1]. ويقصد بالمقيم أي شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقوانين الوطنية للدولة، وتعتبر الشركة من الأشخاص المقيمين إذا تم تأسيسها داخل الدولة المُنشأة فيها[2]. ويتكون ميزان المدفوعات من "ميزان العمليات الجارية"، و"ميزان العمليات الرأسمالية"[3]. ويضيف البعض ميزان السهو والخطأ، ويستخدم هذا الميزان لجعل ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية في حالة عدم تماثل القيم المقيدة بالجانب الدائن مع القيم المقيدة بالجانب المدين[4].

ج- **أهداف المربع السحري لكالدور:** مازالت أهداف كالدور الأربعة تمثل غايات أساسية لأغلب الدول المعاصرة سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ تعبر هذه الأهداف عن التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، وتعتبر السياسة الاقتصادية ناجحة إذا استطاعت تحقيق الأهداف التالية[5]:

* **تحقيق النمو الاقتصادي:** وفقا لمنهجية كالدور يجب على الدولة تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي مرتفع، ولابد أن يكون أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة لكي يُحسن من معيشة المواطنين.
* **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** وذلك عن طريق الحفاظ على معدل تضخم منخفض أو معدوم. إذ أن فقدان القدرة على السيطرة على معدلات التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين والشركاء الاقتصاديين في السياسات الاقتصادية للبلد.

---

[1] د. خالد بشير أبو زيد: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، العدد 9 (ترهونة، ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، يوليو 2016)، ص 116

[2] د. رفعت السيد العوضي ود. علاء مصطفى أبو عجيلة: **الاقتصاد الدولي** (القاهرة: روابط للنشر وتقنية المعلومات، 2020)، ص 71

[3] د. حسين عمر: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 476 : 500

[4] د. خالد بشير أبو زيد: **مرجع سبق ذكره**، ص 117

[5] عبد الحكيم عاشور وبوبكر بن العايب: "دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor وتقلبات أسعار البترول في الجزائر: تحليل قياسي باستخدام منهجية Toda-Yamamoto"، **مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي**، المجلد 18، العدد 2 (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للأحصاء والاقتصاد التطبيقي، ديسمبر 2021)، ص ص 243: 244

* **تحقيق هدف التوظف الكامل:** يُعبر عن هذا الهدف بالنسبة المئوية للبطالة إلى مجموع السكان النشطين اقتصاديا. والمقصود بالتوظف الكامل في الأدبيات الاقتصادية هو الوصول إلى معدل البطالة الطبيعي ليس تحقيق معدل بطالة صفري.
* **هدف استقرار التوازن الخارجي:** يتم التعبير عن هذا الهدف بحساب النسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحل الإجمالي. ووفقا لمنهجية كالدور فإنه من الأفضل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، حيث يؤثر عجز ميزان المدفوعات سلبا على التوزان الاقتصادي الكلي.

ثالثاً: تطور متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2000 – 2020)

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي في كينيا خلال الفترة 2000 – 2020

يلاحظ من الشكل رقم (1) تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2020 عند مستويات أقل من المستوى المستهدف من قبل الحكومة. إذ ارتفع معدل النمو من 0.6% عام 2000 إلى 3.7% عام 2001 ثم انخفض إلى 0.5% عام 2002 لكنه اتجه نحو الارتفاع بشكل تدريجي منذ عام 2003 حتى بلغ 6.9% عام 2007، وشهد معدل النمو منذ ذلك التاريخ تذبذبا حادا إذ هبط إلى 0.2% في عام 2008 قبل أن يرتفع إلى 8.1% في عام 2010 ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى حتى وصل إلى 3.8% عام 2017، ورغم ارتفاع معدل النمو إلى 5.6% في عام 2018 فإنه مازال في الاتجاه المنخفض مقارنة بعام 2010، وانخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الكيني لأدنى مستوى خلال فترة الدراسة في عام 2020 حين سجل نموًا سالبًا بمقدار – 0.3%.[1]

[1] لمزيد من التفاصيل حول أسباب تذبذب الناتج المحلي الإجمالي في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020) راجع:

منال على متولي: الأداء الاقتصادي الكلي في كينيا منذ عام 2000 وتأثير السياسة النقدية عليه باستخدام تحليل مربع كالدور، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، 2024)، ص ص 44: 49

شكل رقم (1) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (1م) في ملحق الجداول.

2- تطور معدل التضخم في كينيا خلال الفترة 2000 – 2020

ويوضح الشكل رقم (2) تذبذب معدل التضخم في كينيا خلال الفترة (2000 – 2021)، إذ انخفض من 10% عام 2000 إلى 2% عام 2002 ثم ارتفع إلى 12% و27.7% في عامي 2007 و 2008 على التوالي متأثرة بالأزمة المالية العالمية، وذلك قبل أن ينخفض إلى 4.5% في عام 2010، وبلغ معدل التضخم 18.9% في عام 2011 ثم انخفض إلى 3.2% في عام 2012، لكنه ارتفع إلى 8% في عام 2015، بينما اتسمت الفترة (2018 – 2020) بالاستقرار النسبي في قيمة معدلات التضخم حتى سجل 5.7% تقريبا في عام 2020[1].

[1] لمزيد من التفاصيل حول أسباب تذبذب التضخم في كينيا خلال الفترة (2000 –2020) راجع: منال على متولي: **مرجع سبق ذكره،** ص ص 50: 55

شكل رقم (2) تطور معدل التضخم (%) في كينيا خلال الفترة (2000 – 2021)

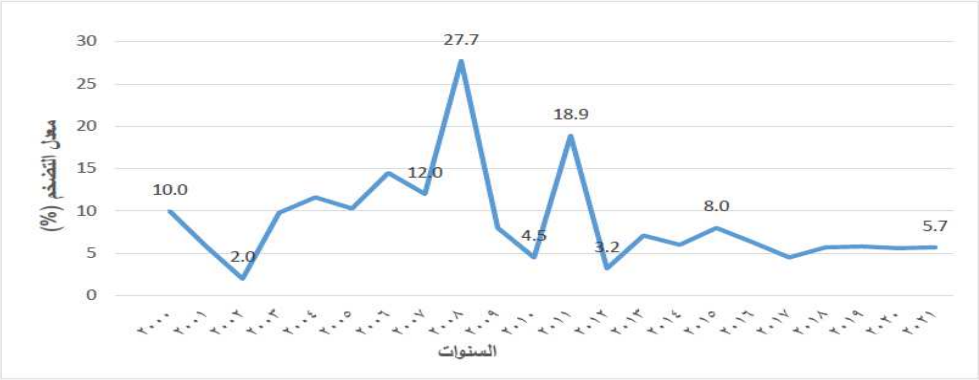

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (1م) في ملحق الجداول.

3- تطور ميزان المدفوعات في كينيا خلال الفترة 2000 – 2020

أظهر ميزان المدفوعات أداءً مضطربا خلال الفترة (2000 – 2009) حسبما يوضح الشكل رقم (3)، حيث ارتفعت نسبة رصيد ميزان المدفوعات من عجز بنسبة – 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى فائض بنسبة 2.9% من GDP في عام 2003 ثم انخفض إلى 0.09% من GDP في عام 2004، لكنه عاود الارتفاع بشكل تدريجي حتى بلغ 3.5% من GDP في العام عام 2007 ثم حقق عجزا قدره – 1.6% من GDP في عام 2008، وحقق فائضا بمقدر 3.3% من GDP في عام 2009. كذلك اتسمت الفترة (2010 –2021) بالتذبذب في أداء ميزان المدفوعات بين تحقيق فائض بلغ أعلى نقطة له في عام 2011 بمقدار 2.1% من GDP، وعجز وصل أقصى نقطة له في عامي 2012 و 2014 بمقدار –2.4% من GDP، حسبما يوضح الجدول رقم (2م) في ملحق الجداول.[1]

أما الحساب الجاري فقد عاني من عجز دائم طوال فترة الدراسة باستثناء عام 2003 الذي حقق فيه فائضا متواضعا يقدر ب 5144 مليون شلن أو ما يوازي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد زاد عجز رصيد الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج

[1] لمزيد من التفاصيل حول أسباب تذبذب ميزان المدفوعات في كينيا خلال الفترة (2000 –2020) راجع: منال على متولي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 56 : 59

المحلي الإجمالي من –1.9% في عام 2000 إلى –6.6% في عام 2008، ثم إلي –10% في عام 2014 وهي أقصى نقطة عجز يصل إليها الحساب الجاري في كينيا طوال فترة الدراسة ثم اتجه أداء التجارة الخارجية نحو التحسن إذ انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة ل GDP إلى –5.8% في عام 2016 ثم –5.5% في عام 2021، كما يوضح الجدول رقم (2م) في ملحق الجداول[1].

شكل رقم (3) تطور ميزان المدفوعات في كينيا (%) إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2020)

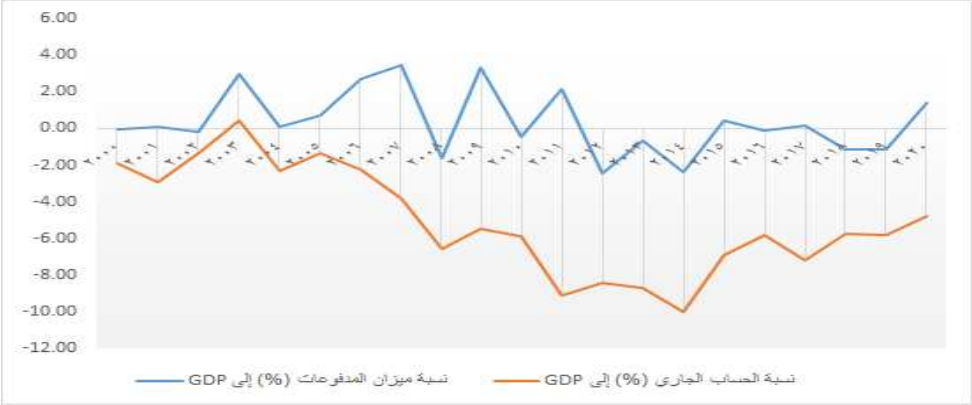

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (2م) في ملحق الجداول.

4- تطور معدل البطالة في كينيا خلال الفترة 2000 – 2020

ويوضح الشكل رقم (4) استقرار معدل البطالة في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020) عند مستويات متقاربة تتراوح بين 9.3% إلى 12.2% ، إذ ارتفع معدل البطالة بشكل متدرج من 10% في عام2000 إلى 10.9% في عام 2009 ثم ارتفع إلى 12.2% في عام 2010 قبل أن يتجه نحو الانخفاض الطفيف بشكل متدرج أيضا حتى بلغ 11.5% في عام 2017 ثم إلى 9.3% في عام 2019، لكن معدل البطالة في كينيا ارتفع إلى 10.4% في عام 2020[2].

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول أسباب عجز الحساب الجاري في كينيا خلال الفترة (2000 –2020) راجع: **المرجع السابق،** ص ص 56 : 59

[2] لمزيد من التفاصيل عن البطالة في كينيا خلال الفترة (2000 –2020) راجع:

– منال على متولي: **مرجع سبق ذكره،** ص ص 60: 66

شكل رقم (4) تطور معدل البطالة في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020)

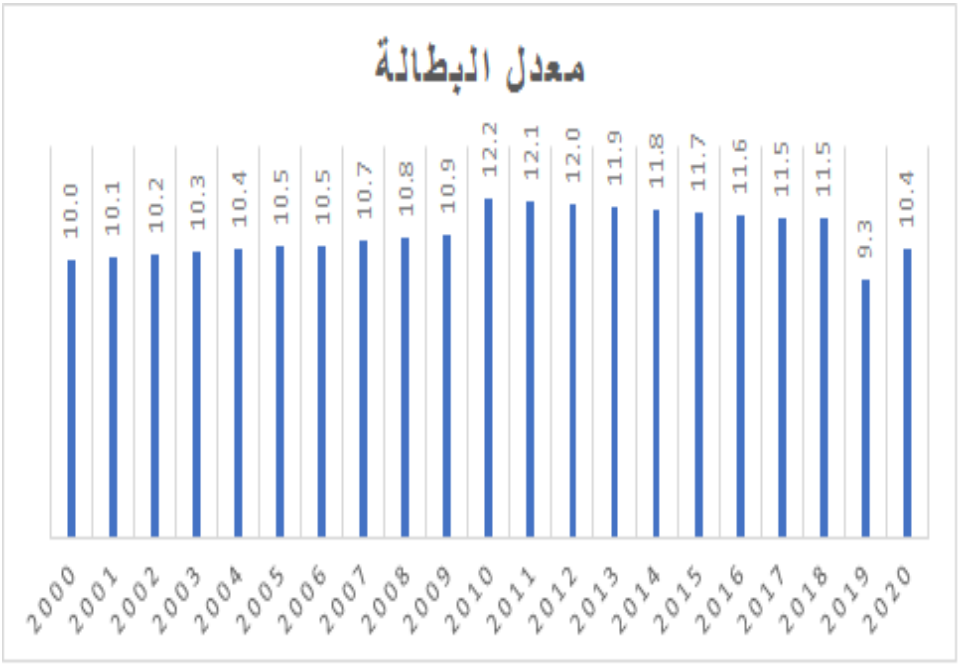

Source: https://tradingeconomics.com/kenya/unemployment-rate, on 08/04/2

رابعاً: تقييم أداء الاقتصاد الكيني وفقًا لمنهجية مربع كالدور للفترة (2000–2020)

1- تقييم الأداء الاقتصادي لكينيا خلال الفترة (2000 – 2007)

تشكل التغيرات المناخية سواء موجات الجفاف أو الفيضانات أحد أهم التحديات التي تؤثر بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي في كينيا حيث تتعرض البلاد في المتوسط إلى موجة جفاف كل خمس سنوات تكلفها حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما تتعرض إلى موجة فيضان كل سبع سنوات تكلفها حوالي 5.5% من GDP، ولكن فيضان 1998/1997 وجفاف 1999/ 2000 كان أشد من المعتاد وكلف البلاد حوالي 14% من GDP لكل من السنوات الثلاثة المتتالية التي حدثت خلالها[1]. وقد فقدت كينيا 26% من مواشيها بسبب موجة الجفاف المطول التي

[1] Hezron Mogaka, Samuel Gichere, Richard Davis and Rafik Hirji: **Climate Variability and Water Resources Degradation in Kenya**, Working Paper. 6 9 (Washington: The World Bank, 2006), P P: 72 & 78

استمرت لأربعة مواسم مطرية متتالية بين عامي 1999 و 2000، وقُدرت الخسائر بنحو 5.8 مليار شلن كيني*[1] حيث امتدت الآثار السلبية للجفاف إلى عدة قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع الطاقة الذي تأثر سلبا بسبب انخفاض مستوى المياه في الخزانات التي تغذي محطات الطاقة الكهرومائية مما ترتب عليه انخفاض إنتاج الطاقة، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المصانع وكذلك على مستوى رفاهية الأسر المستهلكة للكهرباء[2].

ويوضح الجدول رقم (1) أن الاقتصاد الكيني قد حقق أكبر مساحة لمربع كالدور في عام 2000 بمقدار 52.47 مقارنة بمساحة قدرها 47.50 في عام 2001 ومساحة قدرها 12.50 في عام 2002. لكن بالنظر إلى الشكل الممثل لمربع كالدور في عام 2000 يتضح أن هذه المساحة لم تقع في الجزء الشمالي الشرقي لمربع كالدور وهو الجزء الذي يعكس نجاح الاقتصاد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وفائض عالي في ميزان المدفوعات مع الحفاظ على معدلات تضخم وبطالة منخفضة بما يعني وجود أداء اقتصادي جيد وفقا لمنهجية كالدور، إنما تحققت هذه المساحة في اتجاه معاكس نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم مع عجز ميزان المدفوعات وانخفاض في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي مما يعكس أداء ضعيف للاقتصاد الكيني في عام 2000 يمكن تفسيره بأزمة الجفاف المطول خلال الفترة (1999 – 2000).

---

[1] Hezron Mogaka, Samuel Gichere, Richard Davis and Rafik Hirji: **Op.cit**., P: 20

* ملحوظة: قد سجل سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الشلن الكيني 78.0361 شلن في 31 ديسمبر عام 2000. راجع:

Kenya National Bureau of Statistics: **Economic Survey 2001** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, 2001), P: 114

[2] Hezron Mogaka, Samuel Gichere, Richard Davis and Rafik Hirji: **Op.cit**., P: 69

جدول رقم (1) تمثيل منهجية كالدور بالتطبيق على الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2000 – 2002)

السنة	تطبيق معادلة كالدور في كينيا	تمثيل مربع كالدور في كينيا
2000	$A_{2000} = ½ \{(-0,1)\ (0,6) + (-0,1)\ (10,0) + (10,0)\ (10,0) + (10,0)\ (0,6)\} = 52,47$	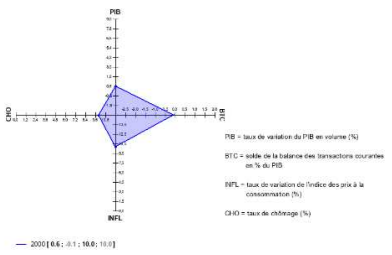
2001	$A_{2001} = ½ \{(-0,1)\ (3,7) + (-0,1)\ (5,8) + (10,1)\ (5,8) + (10,0)\ (3,7) = 47,50$	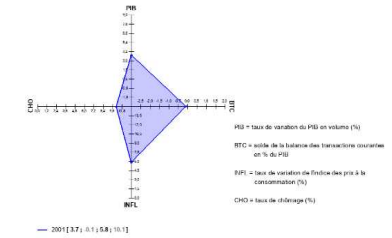
2002	$A_{2002} = ½ \{(-0,2)\ (0,5) + (-0,2)\ (2,0) + (10,2)\ (2,0) + (10,2)\ (0,5) = 12,50$	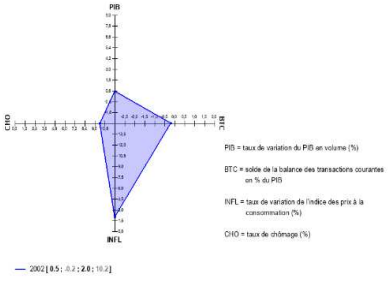

المصدر: تم إعداد الأشكال بواسطة الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (3م) باستخدام الموقع:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor: http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

ورغم أن الاقتصاد الكيني قد حقق مساحة أقل لمربع كالدور في عام 2001 مقارنة بعام 2000 إلا أن عام 2001 شهد تحسنًا في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، حيث ارتفع معدل النمو من 0.6% في عام 2000 إلى 3.7% في عام 2001، كما انخفض معدل التضخم من 10% في عام 2000 إلى 5.8% في عام 2001، مما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي حسبما يوضح الجدول رقم (1م). فيما حقق عام 2002 أسوأ أداء اقتصادي خلال هذه الفترة وفقا لمنهجية كالدورر حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.5% وزاد عجز ميزان المدفوعات إلى −0.2% كما ارتفع معدل البطالة إلى 10.2%، وفقا للجدول رقم (1م).

وبعد التغيير السلمي للحكومة في ديسمبر 2002 من الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (Kenya African National Union) الذي حكم البلاد منذ الاستقلال إلى حكومة تحالف قوس قزح (Rainbow Coalition National) بقيادة موا كيباكي (Mwai Kibaki) نما الاقتصاد الكيني بشكل متسارع على مدار خمس سنوات متتالية من 2003 حتى 2007 حيث تم تنفيذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية في إطار استراتيجية الانتعاش الاقتصادي (Economic Recovery Strategy)[1] التي استهدفت استقرار الاقتصاد الكلي على نحو يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع يصل إلى 7% بحلول 2006، وتخفيض مستوى الفقر بما لا يقل عن 5% من المستوى السائد آنذاك وهو 56.8%، وتوفير 500 ألف فرصة عمل سنويا، واحتواء متوسط المعدل السنوى للتضخم في حدود أقل من 5%، واحتواء متوسط عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في حدود 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي وزيادة المدخرات المحلية من أجل زيادة الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة[2].

ويتضح من الجدول رقم (2) أن عام 2006 قد حقق أكبر مساحة لمربع كالدور بمقدار 138.60 يليه عام 2007 بمساحة قدرها 134.19 خلال الفترة (2003 – 2007)، لكن يلاحظ أن عام 2007 يتميز بنجاح الاقتصاد الكيني بتحقيق أعلى معدل نمو في GDP بنسبة 6.9% وتحقيق أعلى فائض في ميزان المدفوعات بنسبة 3.5% من GDP، كما أنه حافظ على معدل تضخم أقل مقارنة بعام 2006، فيما شهد معدل البطالة تغيرا طفيفا مما يعنى أن مربع كالدور لعام 2007 يعكس أفضل أداء اقتصادي خلال هذه الفترة، ذلك لأن اتجاه المربع هو الأكثر اتفاقا مع فرضيات منهجية كالدور. بينما سجل عام 2003 أسوأ أداء اقتصادي حيث حقق أقل مساحة لمربع كالدور بمقدار 84.46 نتيجة تحقيق أدنى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003 – 2007) وارتفاع في كل من معدلي التضخم والبطالة.

---

[1] Mwangi S. Kimenyi, Francis M. Mwega and Njuguna S. Ndung'u: **The African Lions: Kenya Country Case Study** (Washington: Africa Growth Initiative, May 2016), PP: 2 & 3

[2] Government of Kenya: **Economic Recovery Strategy for Wealth and Employment Creation 2003 – 2007** (Nairobi: Ministry of Planning and National Development, June 2003), P: 3

جدول رقم (2) تمثيل منهجية كالدور بالتطبيق على الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2003 – 2007)

السنة	تطبيق معادلة كالدور في كينيا	تمثيل مربع كالدور في كينيا
2003	$A_{2003} = ½ \{(3,0)(2,9) + (3,0)(9,8) + (10,3)(9,8) + (10,3)(2,9)\} = 84,46$	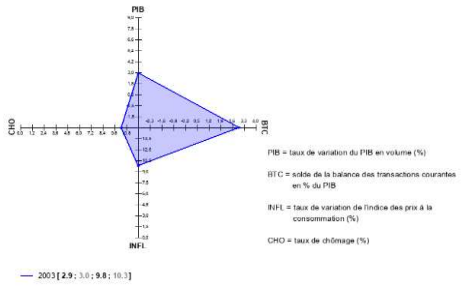
2004	$A_{2004} = ½ \{(0,1)(5,1) + (0,1)(11,6) + (10,4)(11,6) + (10,4)(5,1) = 87,68$	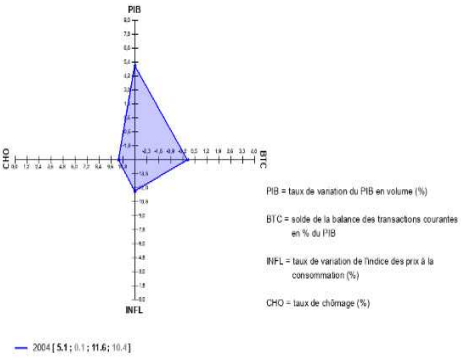
2005	$A_{2005} = ½ \{(0,7)(5,9) + (0,7)(10,3) + (10,5)(10,3) + (10,5)(5,9)\} = 90,72$	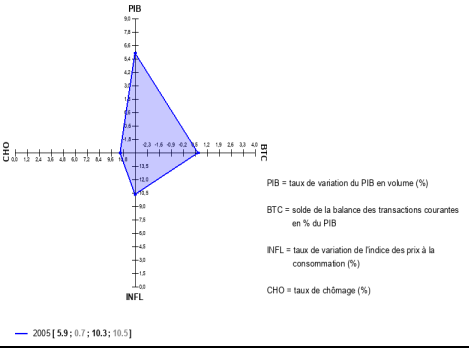
2006	$A_{2006} = ½ \{(2,7)(6,5) + (2,7)(14,5) + (10,5)(14,5) + (10,5)(6,5)\} = 138,60$	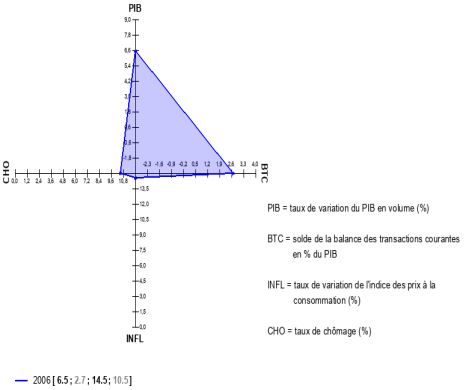

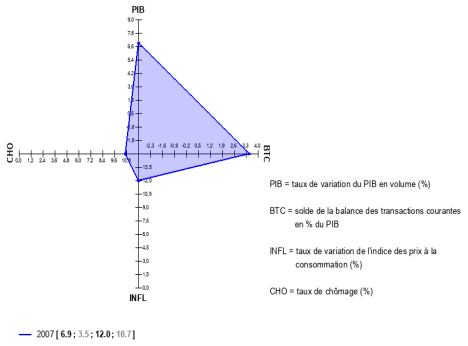	$A_{2007} = ½ \{(3,5)\ (6,9) + (3,5)\ (12,0) + (10,7)\ (12,0) + (10,7)\ (6,9)\} = 134,19$	2007

المصدر: تم إعداد الأشكال بواسطة الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (3م) باستخدام الموقع:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor: http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

ورغم اخفاق كينيا في تحقيق أهداف كالدور للفترة (2003 – 2007) إلا أنها استطاعت أن تحقق معدل النمو المستهدف في استراتيجية الانتعاش الاقتصادي وذلك في عام 2007 حيث بلغ معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي 6.9%، ويرجع ذلك إلى تحسن قطاع الزراعة بعد انتهاء موجة الجفاف التي شهدتها البلاد في أواخر عام 2005 والربع الأول من عام 2006، ومع هطول الأمطار بشكل كاف في عام 2007 نما قطاع الزراعة بنسبة 12% في الربع الأول من عام 2007 مقارنة ب 0.3% في الربع الأول لعام 2006. كما تحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية نتيجة زيادة المعروض من المواد الخام للصناعات القائمة على المنتجات الزراعية وزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية[1].

كما استطاعت كينيا احتواء عجز الحساب الجاري بين – 1.3% و – 3.8% من GDP خلال الفترة (2003 – 2007) وهو أقل بكثير من النسبة المستهدفة في الاستراتيجية والمقدرة ب – 6.2% من GDP مما قلل العبء على ميزان المدفوعات، أنظر الجدول رقم (2م) في ملحق الجداول. وعلى جانب التوظف استطاع الاقتصاد الكيني أن يخلق 496 ألف وظيفة في عام 2006 أي ما يعادل تحسنا بنسبة 5.7%

[1] The African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development: **African Economic Outlook** (Abidjan, Ivory Coast: the African Development Bank, 2008), PP: 348 & 349

مقارنة بمستويات عام 2005، تم استيعاب النسبة الأكبر منها (418 ألف فرصة عمل) في القطاع غير الرسمي خصوصا في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي كانت محل تنمية من قبل الحكومة الكينية في إطار خطط القضاء على البطالة والحد من الفقر حيث تم إعادة تأهيل 60 موقع عمل للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في كينيا[1].

لكن كينيا اخفقت في تحقيق هدف احتواء معدل التضخم في الحدود المستهدفة في استراتيجية الانتعاش الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها قيام الحكومة بفرض رسوم جمركية على الورادات الغذائية تتراوح بين 25% إلى 50% خلال الفترة من من 2000 حتى 2005 مما أدى إلى الحد من الواردات وزيادة الأسعار المحلية، فضلا عن موجات الجفاف والصراعات السياسية وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية[2].

2- تقييم الأداء الاقتصادي لكينيا خلال الفترة (2008 – 2012)

يلاحظ من الجدول (3) أن الاقتصاد الكيني حقق مساحة لمربع كالدور تقدر ب 128.34 في عام 2008، وذلك كان نيتجة ارتفاع عجز ميزان المدفوعات وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلي التضخم والبطالة، ورغم أن مربع كالدور في عام 2008 هو الأكبر مساحة خلال الفترة (2008 – 2010) إلا أنه تشكل في اتجاهات مخالفة لاتجاهات المربع الافتراضي المثالي حسب منهجية كالدور مما يشير إلى أداء سئ من الناحية الاقتصادية. وتُرجح بعض الدراسات الاقتصادية السبب الرئيسي للتدهور الاقتصادي في كينيا خلال عام 2008 إلى الأزمة المالية العالمية التي انعكست بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي الكيني بالإضافة إلى أزمتي عنف

[1] The African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development: **Op.cit**., P: 360

[2] Jonathan Makau Nzuma: **The political economy of food price policy: The case of Kenya**, Working Paper No. 26 (Helsinki, Finland: The World Institute for Development Economics Research, March 2013), PP: 1:2 & 21

ما بعد الانتخابات العامة وأزمة الجفاف[1]. أما عام 2009 فقد استطاعت كينيا أن تحقق مؤشرات أكثر توازنا مقارنة بعام 2008 وعام 2010، إذ ارتفع كل من معدل النمو وفائض ميزان المدفوعات كنسبة إلى GDP فضلا عن انخفاض معدل التضخم من 27.7% في عام 2008 إلى 8% في عام 2009 فيما ظل معدل البطالة مستقرا نسبيًا. وبالنسبة لعام 2010 فقد حقق أقل مساحة لمربع كالدور بمقدر 74.40 نتيجة زيادة العجز بميزان المدفوعات وارتفاع معدل البطالة مقارنة بعامي 2008 و 2009.

وبالنظر إلى مربع كالدور في كينيا لعام 2011 نجد أن الاقتصاد الكيني قد تأثر سلبًا بالظروف العالمية والمحلية التي شهدها هذا العام المتعلقة بارتفاع أسعار البترول والغذاء، فعلى الرغم من أن مربع كالدور في كينيا حقق مساحة أكبر في عام 2011 مقارنة بعام 2012 لكن ذلك يرجع إلى ارتفاع معدلي التضخم والبطالة بشكل أساسي مما جعل اتجاهات المربع في كينيا غير متوافقة مع اتجاهات مربع كالدور الافتراضي في الحالة المثالية للاقتصاد الأمر الذي يدل على ضعف الأداء الاقتصادي الكيني في عام 2011. وكذلك لا يمكن القول بأن الأداء الاقتصادي في كينيا جيد في عام 2012 حيث مازال معدلي التضخم والبطالة عند مستوبات مرتفعة إذا تم مقارنتها بالمستويات المحددة في حالة مربع كالدور الافتراض في الحالة المثالية للاقصاد، فضلا عن تراجع مؤشر التجارة الخارجية (ميزان المدفوعات إلى GDP) وانخفاض معدل النمو في عام 2012 مقارنة بعام 2011.

[1] Macroeconomics Division Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis: **Implications of the Global Financial Crisis on the Kenyan Economy**, Paper No. 106 (Nairobi: Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis, 2009), P. 4

جدول رقم (3) تمثيل منهجية كالدور بالتطبيق على الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2008 – 2012)

السنة	تطبيق معادلة كالدور في كينيا	تمثيل مربع كالدور في كينيا
2008	$A_{2008} = ½ \{(-1,6)\ (0,2) + (-1,6)\ (27,7) + (10,8)\ (27,7) + (10,8)\ (0,2)\} = 128,34$	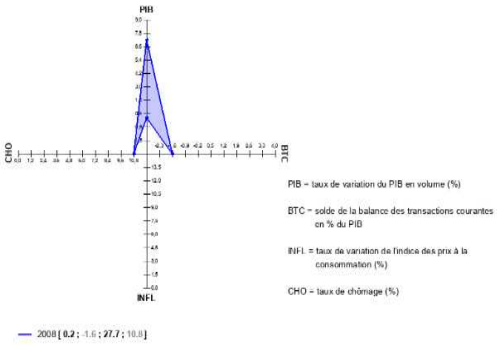
2009	$A_{2009} = ½ \{(3,3)\ (3,3) + (3,3)\ (8,0) + (10,9)\ (8,0) + (10,9)\ (3,3)\} = 80,37$	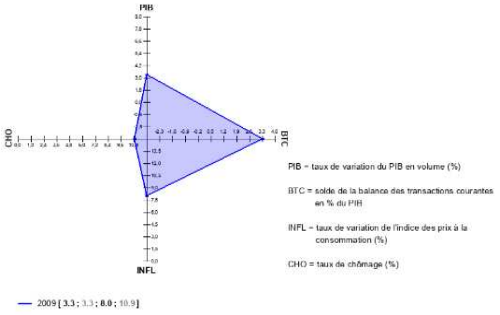
2010	$A_{2010} = ½ \{(-0,4)\ (8,1) + (-0,4)\ (4,5) + (12,2)\ (4,5) + (12,2)\ (8,1)\} = 74,40$	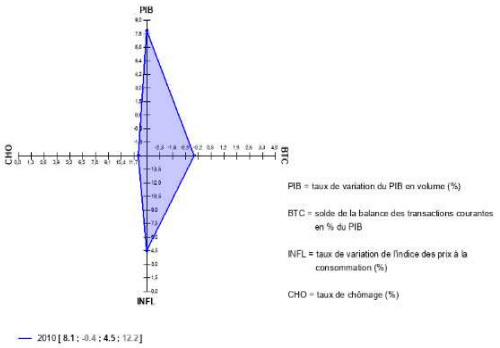
2011	$A_{2011} = ½ \{(2,1)\ (5,1) + (2,1)\ (18,9) + (12,1)\ (18,9) + (12,1)\ (5,1)\} = 170,61$	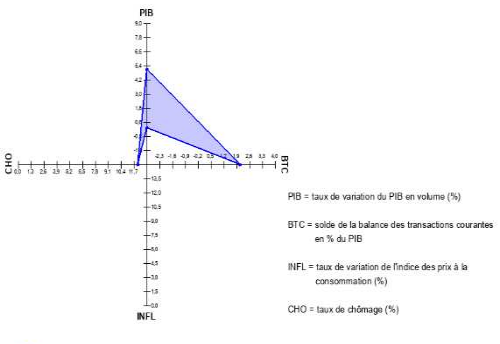

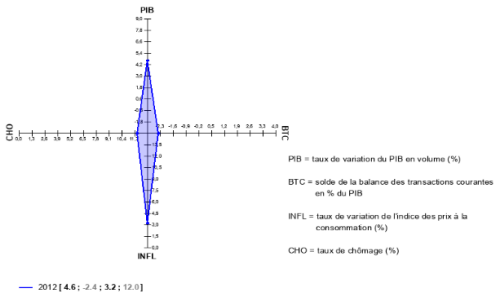	$A_{2012} = ½ \{(-2,4)\ (4,6) + (-2,4)\ (3,2) + (12,0)\ (3,2) + (12,0)\ (4,6)\} = 37,44$	2012

المصدر: تم إعداد الأشكال بواسطة الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (3م) باستخدام الموقع:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor: http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

من الجدير بالذكر أن كينيا هي أكبر مستورد للمنتجات الغذائية والزراعية في شرق أفريقيا، خصوصا محصول الذرة الذي يشكل غذاءً رئيسيًا للكينيين حيث يسهم ب 65% من السعرات الحرارية الغذائية الأساسية و36% من إجمالي السعرات الحرارية الغذائية، ومن ثم فإن مسألة عدم استقرار أسعار الغذاء تمثل أحد المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الكينيون[1].

وتشير الاحصائيات الرسمية الصادرة عن هيئة الإحصاء الكينية (Kenya National Bureau of Statistics) إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري السلعي من عجز يقدر ب 537.412 مليون شلن كيني في عام 2010 إلى 804.633 مليون شلن كيني في عام 2011 بزيادة تقدر بنسبة 49.7% وذلك نتيجة زيادة فاتورة الواردات بأكثر من 1.3 تريليون شلن كيني في عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض قيمة الشلن الكيني مقابل العملات الرئيسية[2]، وهو ما أدى إلى اتساع عجز الحساب الجاري من −5.9% كنسبة إلى GDP إلى −9.1% من GDP، كما ارتفع معدل التضخم في كينيا من 4.5% في عام 2010 إلى 18.9% في عام 2011[3].

---

[1] Mohajan, Haradhan: "Food and Nutrition Scenario of Kenya", **American Journal of Food and Nutrition** (Newark, New Jersey: Science and Education Publishing, Vol. 2, No. 2, 2014), P. 28

[2] Kenya National Bureau of Statistics: **Economic Survey 2012** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, 2012), PP. 3 & 4

[2] راجع الجدول رقم (2م) والجدول رقم (1م) في ملحق الجداول.

لكن ارتفاع أسعار البترول لم يكن التحدى الوحيد الذي واجهه الاقتصاد الكيني في عام 2011 فقد شهدت كينيا في ذلك العام – أيضًا – أسوأ موجة جفاف منذ عام 1950، حيث انخفض هطول الأمطار خلال الفترة من مارس إلى مايو إلى أقل من 30% من متوسط هطول الأمطار خلال الفترة (1995 – 2010)؛ تسبب ذلك في حدوث أضرار جسيمة للمحاصيل والثروة الحيوانية، فقد زاد نفوق الماشية بنسبة تتراوح بين 13% إلى 17% من الماشية التي لم تهاجر والتي يُقدر حجمها بنسبة تتراوح بين 20% إلى 30% من إجمالي الماشية التي ترعى في كينيا، فضلا عن انتشار الأمراض المنقولة بالمياه بسبب ندرة المياه وارتفاع أسعارها مما أدى إلى الصراع على موارد الرعي وارتفاع أسعار الحبوب إلى مستويات قياسية، وترتب على ذلك تعرض البلاد إلى حالة طارئة لانعدام الأمن الغذائي خلال الفترة من يوليو إلى نوفمبر من نفس العام احتاج خلالها 3.75 مليون كيني و 500 ألف لاجئ صومالي في مخيم داداب (Dadaab camp) في شمال شرق كينيا إلى مساعدات غذائية طارئة، كما عاني 300 ألف طفل كيني من سوء التغذية الحاد، وتراواحت معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال الكينيين من 20% إلى 27% خلال الأزمة [1].

3- تقييم أداء الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2013 – 2018)

في مارس 2013 انتخب الكينيون حكومة جديدة (ائتلاف اليوبيل الفضي Jubilee Coalition) وضعت أهداف الخطة الثانية متوسطة الأجل للفترة 2013 – 2017 من رؤية كينيا 2030 على رأس أولوياتها، حيث سعت إلى ارتفاع متوسط المعدل السنوى للنمو الاقتصادي إلى 10%، فضلا عن زيادة إجمالي الاستثمار بنحو 10 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعنى توفير عدد كبير من الوظائف والحد من مستويات الفقر المرتفعة التي تؤثر سلبا على نحو 45% من السكان، وتحويل كينيا إلى دولة ذات دخل متوسط بحلول عام 2030[2].

[1] Anne Speca: **Kenya Food Security Brief** (Washington: Famine Early Warning Systems Network, December 2013), P. 43

[2] Government of the Republic of Kenya: **Kenya Vision 2030, Second Medium-Term Plan 2013 – 2017** (Nairobi: Government of the Republic of Kenya, 2013), P. 2

ويلاحظ من الجدول رقم (4) أن عام 2015 حقق أكبر مساحة لمربع كالدور خلال الفترة (2013 – 2018) بمقدرا 78.7 وذلك نتيجة لنجاح الاقتصاد الكيني في بلوغ معدل نمو عالي مقارنة بمعدلات النمو المتحققة في السنوات الأخرى خلال هذه الفترة مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بتحقيق فائض طفيف رغم ارتفاع معدل التضخم واستقرار معدل البطالة نسبيا عند مستوى مرتفع. يليه عام 2013 بمساحة مربع قدرها 61.32 ثم عام 2016 بمساحة مربع قدرها 60.66 ويلاحظ أن الأداء الاقتصادي لعامي 2013 و2016 متقارب جدا حتى على مستوى أداء المؤشرات منفردة فكلا العامين يتسم بوجود عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلي التضخم والبطالة وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي مقارنة بعام 2015، ما يعكس أداء اقتصادي سئ وفقا لمنهجية كالدور. أما الأعوام 2014 و 2017 و 2018 فكانت هي الأسوأ حيث اتسمت هذه السنوات بتحقيق مساحة أقل لمربع كالدور مقارنة بالأعوام 2013 و 2015 و 2016.

الجدول رقم (4) تمثيل منهجية كالدور بالتطبيق على الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2013 – 2018)

السنة	تطبيق معادلة كالدور في كينيا	تمثيل مربع كالدور في كينيا
2013	$\mathbf{A}_{2013} = ½ \{(-0,7)\ (3,8) + (-0,7)\ (7,2) + (11,9)\ (7,2) + (11,9)\ (3,8)\} = 61,32$	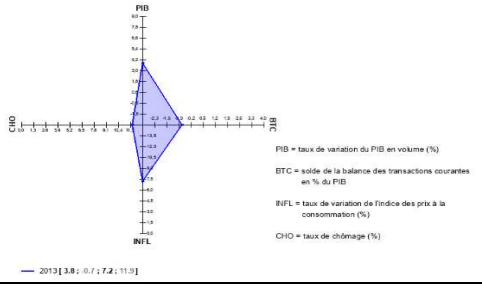
2014	$\mathbf{A}_{2014} = ½ \{(-2,4)\ (5,0) + (-2,4)\ (6,0) + (11,8)\ (6,0) + (11,8)\ (5,0)\} = 51,79$	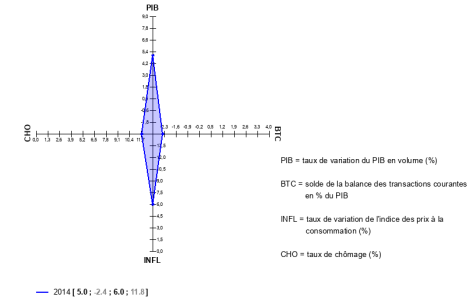

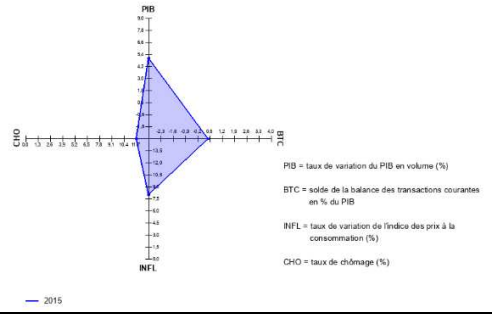	$\mathbf{A}_{2015} = ½ \{(0,4)\ (5,0) + (0,4)\ (8,0) + (11,7)\ (8,0) + (11,7)\ (5,0)\} = 78,71$	2015
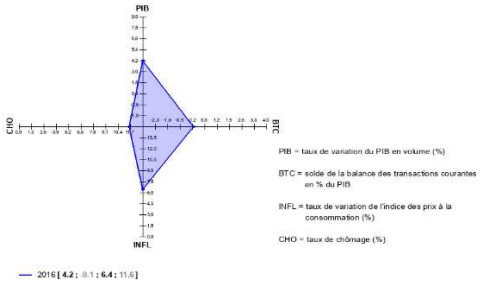	$\mathbf{A}_{2016} = ½ \{(-0,1)\ (4,2) + (-0,1)\ (6,4) + (11,6)\ (6,4) + (11,6)\ (4,2)\} = 60,66$	2016
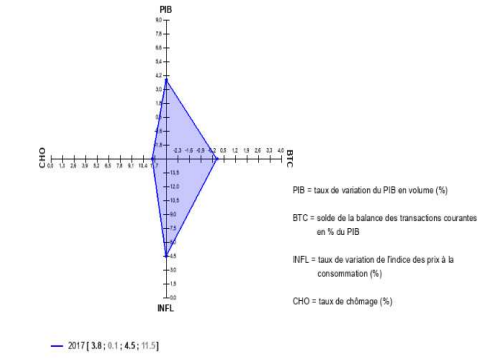	$\mathbf{A}_{2017} = ½ \{(0,1)\ (3,8) + (0,1)\ (4,5) + (11.5)\ (4,5) + (11,5)\ (3,8)\} = 48,14$	2017
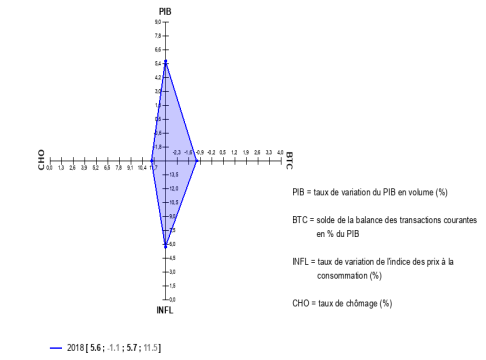	$\mathbf{A}_{2018} = ½ \{(-1,1)\ (5,6) + (-1,1)\ (5,7) + (11,5)\ (5,7) + (11,5)\ (5,6) = 58,81$	2018

المصدر: تم إعداد الأشكال بواسطة الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (3م) باستخدام الموقع:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor: http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

ويمكن تفسير ضعف معدل النمو الاقتصادي في عام 2013 مقارنة ببعض الأعوام خلال فترة المقارنة بتواضع معدل النمو بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في هذا العام حيث نما قطاع الزراعة بنسبة 2.9%، ونما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 4.8% أما قطاع الاتصالات فقد نما بنسبة 6.2% فيما انخفض عدد السائحين الدوليين لكينيا إلى 1.7 مليون سائح[1]. وفي عام 2014 تباطأ نمو قطاع الفنادق خلال الربع الأول من العام بسبب المخاوف المتعلقة بالحالة الأمنية وتحذيرات السفر السلبية من قبل بعض البلدان الرئيسية التي توفر السائحين لكينيا، كما انخفضت كميات الصادر من الزهور والخضروات[2] مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات. فيما يرجع انخفاض معدل التضخم خلال عام 2014 إلى انخفاض تكلفة الطاقة خصوصا الكيروسين والكهرباء[3]. ويرجع التحسن في معدل النمو الاقتصادي وأداء ميزان المدفوعات في عام 2015 إلى تسارع النمو في قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين والبناء والقطاع المالي والتأمين[4] بينما تعود أسباب زيادة التضخم إلى ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.23% وزيادة أسعار النقل بنسبة 1.48% وزيادة أسعار الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى إلى 0.55% [5].

وفسرت وزارة المالية الوطنية في كينيا (The National Treasury) أسباب تراجع النمو الاقتصادي في عام 2016 بتقلبات المناخ والتهديدات الأرهابية التي أثرت سلبا على قطاع السياحة وزيادة الضغوط على النفقات[6]. كما أدت موجة الجفاف التي تعرضت لها كينيا بسبب عدم هطول الأمطار في الموسم القصير لعام 2016 وتأخر

[1] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 19** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2014), P. 5

[2] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 20** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2014), P. 5

[3] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 22** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2015), P. 8

[4] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 25** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2016), P. 6

[5] **Ibid**., P. 8

[6] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 26** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2016), P. 6

هطول الأمطار في الموسم الطويل لعام 2017 إلى انكماش القطاع الزراعي ونقص إمدادات الكهرباء[1] إذ تراجع معدل نمو قطاع الزراعة إلى 1.6% في عام 2017 مقارنة ب 5.1% في عام 2016، كما تراجع معدل نمو قطاع الصناعة إلى 0.6% في عام 2017 مقارنة ب 2.7% في عام 2016[2]. ومن ناحية أخرى أدى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة أسعار النفط عالميا بنسبة 62.2% خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة بأسعاره خلال نفس الربع من 2016 إلى زيادة معدل التضخم[3] إلى 10.3% في مارس 2017[4] لكنه تراجع إلى 9.2% في يونيو[5] ثم إلى 7% في سبتمبر[6] ثم إلى 4.5% في ديسمبر من نفس العام[7].

ويرجع تحسن النمو الاقتصادي في عام 2018 إلى تحسن الأحوال الجوية وتعزيز ثقة المستهلكين بعد انتهاء الانتخابات العامة في عام 2017، وكان النمو مدفوعا بشكل أساسي بانتعاش قطاع الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع التصنيع وقطاع العقارات وكذلك قطاع المعلومات والاتصالات. بينما تفسر الزيادة في معدل التضخم بالزيادة في أسعار المساكن والكيروسين والفحم النباتي التي فاقت الانخفاضات في رسوم الكهرباء وكذلك ارتفاع أسعار البنزين والديزل[8].

---

[1] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 31** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017), P. 3

[2] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 34** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017), P. 8

[3] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 31 Op.cit**., P. 4

[4] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 30** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017), P. 1

[5] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 31 Op.cit**., P. 5

[6] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 32** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017), P. 5

[7] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 33** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017), P. 5

[8] Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 35** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017), P. 8 & 10

4- تقييم أداء الاقتصاد الكيني خلال عامي 2019 و 2020

ويلاحظ من الجدول (5) أن مساحة مربع كالدور للاقتصاد الكيني تقدر 44.36 في عام 2019 مقارنة ب 31.39 في عام 2020، مما يعني أن أداء الاقتصاد الكيني في 2020 كان أسوأ منه في عام 2019، ويُفسر ذلك بشكل كبير بانخفاض معدل النمو الاقتصادي لمستوى سالبا (-0.3%)، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وتواضع قيمة مؤشر ميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس التأثير السلبي لأزمة كوفيد19 على الاقتصاد الكيني في عام 2020.

جدول رقم (5) تمثيل منهجية كالدور بالتطبيق على الاقتصاد الكيني خلال الفترة (2019-2020)

السنة	تطبيق معادلة كالدور في كينيا	تمثيل مربع كالدور في كينيا
2019	$A_{2019} = ½ \{(-1,1)\ (5,0) + (-1,1)\ (5,8) + (9,3)\ (5,8) + (9,3)\ (5,0)\} = 44,36$	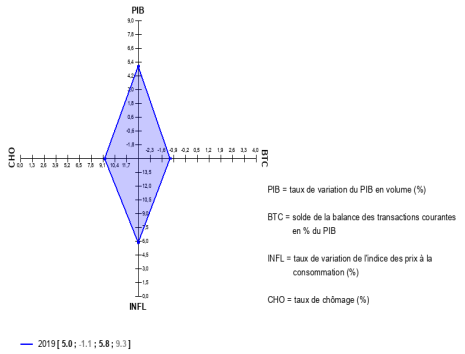
2020	$A_{2020} = ½ \{(1,4)\ (-0,3) + (1,4)\ (5,6) + (10,4)\ (5,6) + (10,4)\ (-0,3)\} = 31,39$	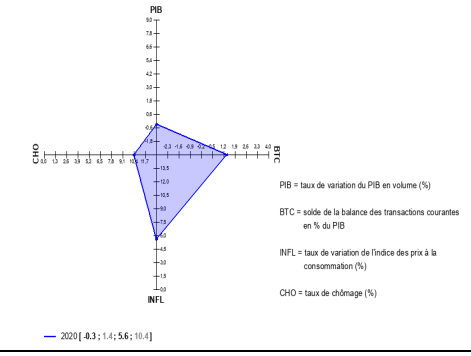

المصدر: تم إعداد الأشكال بواسطة الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم (3م) باستخدام الموقع:
Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor: http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

وتشير الإحصاءات الاقتصادية إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الكيني خلال عام 2020. فقد لوحظ تراجع الطلب المحلي على السلع غير الأساسية والمعمرة مما أضر بعض الصناعات مثل صناعة البلاستيك والخشب والمنسوجات. كما سجل حساب الخدمات عجزا خلال 2020 مقارنة بفائض يُقدر ب 10.7% في عام 2019 نتيجة تدابير احتواء فيروس كوفيد19، إذ تراجعت عوائد صادرات قطاع الخدمات الكيني خصوصا خدمات السفر والنقل والتي تمثل 40% و 20% على التوالي من إجمالي الإيرادات. كما انخفض عدد السائحين من أكبر 10 أسواق مصدرة للسياحة إلى كينيا بنسبة تتراوح بين 60% إلى 80% في 2020، فقد انخفض عدد السائحين الوافدين من الصين بنسبة 80.6% ، والهند بنسبة 75.7% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 73.4% والمملكة المتحدة بنسبة 72.5% [1].

- **الخاتمة: النتائج والتوصيات**

أولاَ: النتائج

1- حاول هذا البحث التوصل إلى تعريف محدد وواضح لمصطلح "**الأداء الاقتصادي**" بناءً على دراسة النظريات الاقتصادية وما ورد بالفكر الاقتصادي بشأن تقييم الأداء الاقتصادي وذلك لتيسير عملية مناقشة الأداء الاقتصادي لدولة كينيا وتقييمه، وقد توصل البحث إلى التعريف التالي: الأداء الاقتصادي يشير إلى" **أسلوب أو طريقة تخطيط الاقتصاد وإدارته والسعي نحو تحقيق أهداف معينة خلال فترات زمنية محددة باستخدام بعض السياسات والأدوات الاقتصادية**".

2- كما كشفت الدراسة عن وجود تذبذب واضح في أداء كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وميزان المدفوعات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار معدل البطالة عند مستويات مرتفعة خلال فترة الدراسة الممتدة

[1] Maureen Were and Kethi Ngoka: **An assessment of the effects of COVID-19 pandemic on Kenya's trade**, Working Paper No. 8 (Helsinki, Finland: United Nations University World Institute for Development Economics Research, January 2022), PP. 2 : 16

من عام 2000 حتى 2020 وذلك نتيجة عدة عوامل من أهمها: التغيرات المناخية خصوصا موجات الجفاف المتكررة، وتعرض الاقتصاد الكيني لصدمات الأسعار العالمية خصوصا أسعار النفط وأسعار الغذاء، فضلا عن الإضطرابات الداخلية الناتجة عن عنف ما بعد الإنتخابات العامة والتي تؤثر بشكل سلبي على حجم الإنتاج.

3- أخفق الاقتصاد الكيني في تحقيق أهداف كالدور الأربعة في الحالة المثالية والتي تفترض (تحقيق معدل نمو اقتصاد مرتفع، ومعدل تضخم منخفض أو معدوم، وفائض في ميزان المدفوعات، وتحقيق معدل بطالة منخفض أو معدوم)، ولم يستطع الاقتصاد الكيني إلا أن يقترب من الحالة المثلى في هدف واحد أو إثنين من أهداف كالدور مجتمعين في بعض السنوات مثل عام 2007 حيث حقق معدل نمو بلغ 7% وفائض في ميزان المدفوعات يقدر ب 3.5%، بينما عاني من ارتفاع معدلي البطالة والتضخم، وعام 2010 حيث حقق الاقتصاد معدل نمو 8.1% ومعدل تضخم 4.5% بينما حقق عجزا بميزان المدفوعات وعاني من ارتفاع معدل البطالة. كما تشكل المربع في اتجاهات معاكسة للفرضية المثالية لمنهجية مربع كالدور في عدة سنوات مثل عام 2008 أثناء الأزمة المالية العالمية والتى كان لها أثرا سلبيا على الأداء الاقتصادي ومن ثم شهد هذا العام أعلى معدل للتضخم طوال فترة الدراسة الممتدة على مدار 21 عاما حيث بلغ معدل التضخم 27.7%، فضلا عن عجز ميزان المدفوعات وتدني معدل النمو إلى 0.2% مع ارتفاع معدل البطالة إلى 10.8% ، وكذلك شكل عام 2020 في نموذجا سيئا أيضا بسبب التأثيرات السلبية لجائحة كورونا حيث شهد الاقتصاد الكيني أدنى معدل نمو بالناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حين بلغ -0.3% فضلا عن ارتفاع معدلي البطالة والتضخم وتدني فائض ميزان المدفوعات، ومن ثم يمكن القول بأن مربع كالدور قد عكس أداءً سيئا للاقتصاد في كينيا خلال فترة الدراسة.

ثانياً: التوصيات

1- توصى الدراسة بضرورة تجنب الإضطرابات الداخلية في كينيا خصوصا تلك المتعلقة بعنف ما بعد الانتخابات والتي تؤثر سلبا على الإنتاج ومن ثم تؤدي إلى حدوث موجات من التضخم نتيجة نقص المعروض من السلع والخدمات.

2- كما توصى الدراسة بضرورة السعي نحو تجنب أضرار التقلبات المناخية خصوصا موجات الجفاف واتخاذ إجراءات احترازية للتصدى لأزمات المناخ والتي عادة ما يعقبها موجات تضخمية.

3- يجب على الحكومة في كينيا أن تعمل على تعزيز مصادر الطاقة البديلة للنفط حيث تمثل تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية محددا مهما لارتفاع الأسعار في السوق المحلية في كينيا، كما أنها عاملا مهما لزيادة عجز ميزان المدفوعات في كينيا نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات، وذلك بالاتجاه نحو مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

4- توصى الدراسة كذلك بضرورة العمل على خفض معدل البطالة في كينيا، وذلك من خلال دعم الإنتاج الحقيقي ووضع السياسات الاقتصادية المحفزة لزيادة التشغيل.

ملحق الجداول

جدول رقم (1م)

تطور مؤشرات الاقتصاد في كينيا (%) خلال الفترة (2000 – 2020)

السنة	معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)	معدل التضخم (INF)	معدل البطالة (IMP)
2000	0.6	10.0	10
2001	3.7	5.8	10.1
2002	0.5	2.0	10.2
20003	2.9	9.8	10.3
2004	5.1	11.6	10.4
2005	5.9	10.3	10.5
2006	6.5	14.5	10.5
2007	6.9	12.0	10.7
2008	0.2	27.7	10.8
2009	3.3	8.0	10.9
2010	8.1	4.5	12.2
2011	5.1	18.9	12.1
2012	4.6	3.2	12
2013	3.8	7.1	11.9
2014	5.0	6.0	11.8
2015	5.0	8.0	11.7
2016	4.2	6.3	11.6
2017	3.8	4.5	11.5
2018	5.6	5.7	11.5
2019	5.0	5.8	9.3
2020	0.3−	5.6	10.4

Source:

GDP - World Bank database, from: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=KE&start=2000

INF - Kenya National Bureau of Statistics: **Economic Survey** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, Volume 2004, 2009, 2014, 2019, 2020 and 2022)

IMP - https://tradingeconomics.com/kenya/unemployment-rate, on 08/04/2022

جدول رقم (2م)

تطور ميزان المدفوعات (%) من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا خلال الفترة (2000 – 2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون شلن)	رصيد الحساب الجاري (القيمة بالمليون شلن)	نسبة (%) رصيد الحساب الجاري إلى GDP*	إجمالي ميزان المدفوعات (القيمة بالمليون شلن)	نسبة ميزان المدفوعات (%) إلى GDP*
2000	967838	18090-	1.9-	516-	0.05-
2001	1025918	30119-	2.9-	729	0.07
2002	1038764	13950-	1.3-	1752-	0.17-
2003	1141780	5144	0.5	33781	2.96
2004	1273716	29550-	2.3-	1207	0.09
2005	1415724	19064-	1.3-	9736	0.69
2006	1622591	36823-	2.3-	44446	2.74
2007	1828788	69638-	3.8-	63250	3.46
2008	2077433	137147-	6.6-	33161-	1.60-
2009	2273685	124446-	5.5-	75180	3.31
2010	3169301	187677.3-	5.9-	13878.6-	0.44-
2011	3725918	340178.7-	9.1-	79613.4	2.14
2012	4261150	359676.7-	8.4-	103356.6-	2.43-
2013	4730800	411741.2-	8.7-	31765.5-	0.67-
2014	5357671	536083.2-	10.0-	127842.3-	2.39-
2015	6284184	434028.4-	6.9-	26740.6	0.43
2016	7022963	409550.4-	5.8-	10138.8-	0.14-
2017	8165842	588145.5-	7.2-	12020.9	0.15
2018	8892110	511336.9-	5.8-	98719.4-	1.11-
2019	9740360	566993.2-	5.8-	111403.7-	1.14-
2020	10716033	510078-	4.8-	152483.9	1.42
2021	12098200	663787-	5.5-		

Source: Kenya National Bureau of Statistics: **Economic Survey** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, Volume 2005, 2010, 2015, 2020 and 2022), and Kenya National Bureau of Statistics: **Statistical Abstract** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, Volume 2004, 2006, 2010,2018 and 2021).

* تم حساب النسبة بواسطة الباحثة باستخدام برنامج إكسيل بناء علي البيانات الواردة بالتقارير أعلاه

الجدول رقم (3م)

حساب معادلة كالدور للاقتصاد الكيني منذ عام 2000 حتى 2020

	رصيد ميزان المدفوعات إلى GDP (%) T	معدل نمو GDP Y	معدل التضخم ϕ	معدل البطالة ς	خطوات حساب مساحة المربعات					مساحة المربعات A
					ميزان المدفوعات *معدل النمو T*Y	ميزان المدفوعات *التضخم T* ϕ	معدل البطالة*التضخم ζ * ϕ	معدل البطالة* معدل النمو ζ * Y	المجموع	
	A= 1/2 (t y + t ϕ + ς ϕ + ς y)									
2000	0.1-	0.6	10.0	10.0	0.06-	1-	100	6	104.94	52.47
2001	0.1-	3.7	5.8	10.1	0.37-	0.58-	58.58	37.37	95	47.50
2002	0.2-	0.5	2.0	10.2	0.1-	0.4-	20.4	5.1	25	12.50
2003	3.0	2.9	9.8	10.3	8.7	29.4	100.94	29.87	168.91	84.46
2004	0.1	5.1	11.6	10.4	0.51	1.16	120.64	53.04	175.35	87.68
2005	0.7	5.9	10.3	10.5	4.13	7.21	108.15	61.95	181.44	90.72
2006	2.7	6.5	14.5	10.5	17.55	39.15	152.25	68.25	277.2	138.60
2007	3.5	6.9	12.0	10.7	24.15	42	128.4	73.83	268.38	134.19
2008	1.6-	0.2	27.7	10.8	0.32-	44.32-	299.16	2.16	256.68	128.34
2009	3.3	3.3	8.0	10.9	10.89	26.466	87.418	35.97	160.744	80.37
2010	0.4-	8.1	4.5	12.2	3.24-	1.804-	55.022	98.82	148.798	74.40
2011	2.1	5.1	18.9	12.1	10.71	39.753	229.053	61.71	341.226	170.61
2012	2.4-	4.6	3.2	12.0	11.04-	7.68-	38.4	55.2	74.88	37.44
2013	0.7-	3.8	7.2	11.9	2.66-	5.005-	85.085	45.22	122.64	61.32
2014	2.4-	5.0	6.0	11.8	12-	14.448-	71.036	59	103.588	51.79
2015	0.4	5.0	8.0	11.7	2	3.204	93.717	58.5	157.421	78.71
2016	0.1-	4.2	6.4	11.6	0.42-	0.635-	73.66	48.72	121.325	60.66
2017	0.1	3.8	4.5	11.5	0.38	0.45	51.75	43.7	96.28	48.14
2018	1.1-	5.6	5.7	11.5	6.16-	6.281-	65.665	64.4	117.624	58.81
2019	1.1-	5.0	5.8	9.3	5.5-	6.402-	54.126	46.5	88.724	44.36
2020	1.4	0.3-	5.6	10.4	0.42-	7.868	58.448	3.12-	62.776	31.39

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على البيانات الواردة في الجداول رقم (1م) و(2م)

- **مراجع الدراسة:**

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ- كتب

1- أمين حواس: **نماذج النمو الاقتصادي** (ردمك، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2021)

2- بول آ. ساموبلسون ووبليام د. نوردهاوس، ترجمة، هشام عبد الله: **الاقتصاد** (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)

3- جون كينيث جالبريث، ترجمة، خليل حسن خليل: **أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي** (القاهرة: دار المعرفة، 1962)

4- د. أحمد محمد مندور ود. إيمان محب زكي و د. إيمان عطية ناصف: **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** (الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004)

5- د. حسين عمر: **مبادئ علم الاقتصاد** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1946)

6- د. رفعت السيد العوضي ود. علاء مصطفى أبو عجيلة: **الاقتصاد الدولي** (القاهرة: روابط للنشر وتقنية المعلومات، 2020)

7- د. محمد أحمد الأفندي: **النظرية الاقتصادية الكلية** (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، 2012)

ب- مقالات:

1- د. خالد بشير أبو زيد: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، العدد 9 (ترهونة، ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، يوليو 2016)

2- د. محمد عبده محمد مصطفى: "تقييم العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وأداء سوق الأسهم المصرية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 2 (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007)

3- د. مها محمد الشال: "تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 51، العدد 1 (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2021)

4- زكريا مسعودي: "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001-2016" **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 6 (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2017)

5- عبد الحكيم عاشور وبوبكر بن العايب: "دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor وتقلبات أسعار البترول في الجزائر: تحليل قياسي باستخدام منهجية Toda-Yamamoto"، **مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي**، المجلد 18، العدد 2 (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للأحصاء والاقتصاد التطبيقي، ديسمبر 2021)

6- وائل سالم جميل وهزاع داؤد سلمان: "تفعيل سياسة نقدية لمكافحة التضخم" **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، المجلد 5، العدد 14 (المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية، 2011)

7- وفاء سعد إبراهيم: "الاقتصاد المعرفي والناتج المحلي الإجمالي في مصر" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 50، العدد 2 (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2020)

ت- بحوث غير منشورة

1- خالد حامد محمد حسن: أثر السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم في السودان في الفترة من 2005- 2017، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019)

2- مريم راشد العمر: أثر أدوات السياس النقدية على البطالة في الأردن: دراسة قياسية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (اربد، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2020)

3- منال على متولي: الأداء الاقتصادي الكلي في كينيا منذ عام 2000 وتأثير السياسة النقدية عليه باستخدام تحليل مربع كالدور، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، 2023)

ث- مواقع إلكترونية:

1- معجم المعاني الجامع من علي:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1/

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

A – Documents:

1- Government of Kenya: **Economic Recovery Strategy for Wealth and Employment Creation 2003 – 2007** (Nairobi: Ministry of Planning and National Development, June 2003)

2- Government of the Republic of Kenya: **Kenya Vision 2030, Second Medium-Term Plan 2013 – 2017** (Nairobi: Government of the Republic of Kenya, 2013)

B – Articles:

1- Haradhan, Mohajan,: "Food and Nutrition Scenario of Kenya", **American Journal of Food and Nutrition** (Newark, New Jersey: Science and Education Publishing, Vol. 2, No. 2, 2014)

2- M. Mwega, Mwangi S. Kimenyi, Francis and Njuguna S. Ndung'u: **The African Lions: Kenya Country Case Study** (Washington: Africa Growth Initiative, May 2016)

3- Medrano, Rene A. and Joanilio Rodolpho Teixeira: "A Kaldorian Macroeconomic Index of Economic Welfare" **Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada**, (Brazil, Juiz de Fora: Revista Heera, Vol. 8 No. 14, Jan 2013)

4- Özkaya, Mehmet Hilmi & Maeen Alhuwesh: " Assessment of Yemen's macroeconomy performance during 2001-2015 using Kaldor's magic square" **International Journal of Advanced and Applied Sciences**, Vol 8, No 6 (Taiwan: Institute of Advanced Science Extension, 2021)

5- Saavedra-Rivano, Neantro & Joanilio Rodolpho Teixeira: "Magic Hypercube and index of welfare and sustainability", **Economia**, Vol 18 (Brazil: National Association of Graduate Centers in Economics, 2017)

C - Papers:

1- Gichere, Hezron Mogaka, Samuel, Richard Davis and Rafik Hirji: **Climate Variability and Water Resources Degradation in Kenya**, Working Paper. 6 9 (Washington: The World Bank, 2006)

2- Macroeconomics Division Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis: **Implications of the Global Financial Crisis on the Kenyan Economy**, Paper No. 106 (Nairobi: Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis, 2009)

3- Ngoka, Maureen Were and Kethi: **An assessment of the effects of COVID-19 pandemic on Kenya's trade**, Working Paper No. 8

(Helsinki, Finland: United Nations University World Institute for Development Economics Research, January 2022)
4- Nzuma, Jonathan Makau: **The political economy of food price policy: The case of Kenya**, Working Paper No. 26 (Helsinki, Finland: The World Institute for Development Economics Research, March 2013)

D- Reports:

1- Anne Speca: **Kenya Food Security Brief** (Washington: Famine Early Warning Systems Network, December 2013)
2- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 19** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2014)
3- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 20** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2014)
4- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 22** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2015)
5- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 25** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2016)
6- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 26** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2016)
7- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 31** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017)
8- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 34** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017)
9- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 30** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017)
10- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 32** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017)
11- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 33** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017)
12- Capital Markets Authority: **Quarterly Statistical Bulletin, Issue 35** (Nairobi: Capital Markets Authority, 2017)
13- The African Development Bank and the Organisation for Economic Co-operation and Development: **African Economic Outlook** (Abidjan, Ivory Coast: the African Development Bank, 2008)
14- Kenya National Bureau of Statistics: **Economic Survey 2012** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, 2012)